وزارة المالية – فى شان النزاع القائم بين وزارة المالية (صندوق العاملين بالقطاع الحكومى بالهيئة القومية للتامين الاجتماعى) ومحافظة القاهرة حول مدى التزام الصندوق المشار اليه بسداد مقابل الانتفاع عن قطعة الارض وضع اليد زوائد التنظيم التى تقع خلف وامام قطعة الارض المملوكة له بشأرع بورسعيد بمحافظة القاهرة .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٠/١/٢٠ ان الاصل فى ملكية الدولة او مصالحها او هيئاتها العامة انها ملكية عامة تتغيا منها ادارة المرافق العامة التى تضطلع باعبائها ، وان الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما اعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن اموال الدولة او التصرف فيها ، واستثناء من هذا الاصل العام يكون للجهة الادارية ان تقرر ان يكون الانتفاع بالمال العام فى الغرض الذى اعد له بمقابل . فالمشرع فى قانون الرى والصرف جعل لوزارة الموارد المائية والرى الهيمنه التامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف بصفتها صاحبة الولاية على تلك الاملاك ، واجاز لها وبارادتها المنفردة وفقا لما تراه وتقدره ان تعهد بالاشراف على اى من املاك هذا الدومين الى غيرها من الوزارات او المصالح العامة او وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة بالشروط التى تراها ، ولا يجوز لتلك الجهات التى يعهد اليها بالاشراف اقامة منشآت او غرس اشجار فى هذه الاملاك او ان ترخص فى ذلك الا بعد موافقة وزارة الموارد المائية والرى على ذلك بعد اقتضاء مقابل الانتفاع المقرر .

مـــــؤدى ذلـــــك :

الزام صندوق العاملين بالقطـاع الحكومى بالهيئـة القوميـة للتـأمين الاجتمـاعى بـاداء مبلـغ اربعة الاف واربعمائة وعشرين جنيها الى محافظة القاهرة .

(فتوى رقم : ١٢٩ – بتاريخ : ٢٠١٠/٣/٢٨ – ملف رقم : ٢٧٠/٢/٧)